تحرك عاجل

السجن لقيادي سياسي لتعبيره عن آرائه

في 27 أبريل/نيسان 2020، أُرجئت محاكمة كريم طابو، زعيم حزب المعارضة الجزائري، "الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي"، إلى 1 يونيو/حزيران 2020؛ بسبب الإجراءات المُتَخذة على خلفية انتشار فيروس كوفيد-19. وحكمت إحدى محاكم الاستئناف عليه بالسجن لمدة عام واحد، بتهم متعلقة بالتعبير عن الرأي، بعد محاكمة جائرة لم يُخطَر فريق الدفاع بموعدها، وسقط خلالها المتهم مغشياً عليه داخل قاعة المحكمة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزير العدل بلقاسم زغماتي

8 شارع بئر الحاكم

الجزائر العاصمة

البريد الإلكتروني: contact@mjustice.dz

فاكس: 023.38.36.35 213+ / 023.38.36.01 213+ / 023.38.35.50 213+

معالي وزير العدل

تحية طيبة وبعد ...

أُرجئت محاكمة **كريم طابو** مرة أخرى إلى 1 يونيو/حزيران 2020، في إطار الإجراءات التي اتخذتها السلطات للحد من تفشي فيروس كوفيد-19. وسُجن كريم طابو لما يزيد عن ثمانية أشهر حتى الآن، وكان يعاني تدهورًا بالغًا في حالته الصحية داخل السجن، قبل أن يبدأ في التعافي ببطء، وفقاً لما ذكره محاموه الذين يواصلون زيارته.

واعتُقل كريم طابو بدايةً، في 11 سبتمبر/أيلول 2019، واتُهم بـ "إضعاف معنويات الجيش"، وهي تهمة يُعاقب عليها بالسجن لما يصل إلى عشرة أعوام، بموجب المادة 75 من قانون العقوبات. وأُفرج عنه بعد أكثر من أسبوعين من اعتقاله، في 25 سبتمبر/أيلول 2019، في انتظار محاكمته، لكنه تفاجأ بالقبض عليه مجددًا في اليوم التالي؛ بسبب مقطع فيديو نشره في أبريل/نيسان 2019. وفي هذه المرة، اتُهم بـ "التحريض على أعمال عنف بقصد الإضرار بالدفاع الوطني" و"المساس بسلامة وحدة الوطن" بتسجيل مقاطع فيديو وبثها على مواقع التواصل الاجتماعي. ومَثُل كريم طابو، في بادئ الأمر، في محاكمة أمام محكمة سيدي امحمد الابتدائية، في 11 مارس/آذار 2020؛ على خلفية التهم المتعلقة بالتعبير عن الرأي. وحكمت المحكمة عليه بدفع غرامة مالية والسجن لمدة 12 شهرًا، مع وقف تنفيذ ستة أشهر منها. وكان من المقرر أن يُفرَج عنه في 25 مارس/آذار 2020؛ إذ أمضى بالفعل الستة أشهر بالسجن. بيد أن قبل الموعد المقرر للإفراج عنه بيومٍ واحد أيدت محكمة استئناف رويسو ، في 24 مارس/آذار 2020، الحكم بإدانته بعد محاكمة، انتُهكت فيها مبادئ المحاكمة العادلة، بما في ذلك رفض إتاحة مهلة معقولة لفريق الدفاع عن المتهم كي يُعِد مرافعته، ومنعه من الاطلاع على ملف القضية قبل المحاكمة، وأمرت المحكمة بإعادته إلى السجن، حيثما لا يزال محتجزًا حتى الآن.

ولم يُبلَغ كريم بالمحاكمة إلا في صباح اليوم ذاته، حينما نُقل من سجن القليعة إلى محكمة الاستئناف، دون علم أسرته أو محاميه. ولم يعلم محاموه بالمحاكمة إلا من زميلٍ لهم تصادف وجوده بقاعة المحكمة آنذاك. كما سقط كريم مغشياً عليه بقاعة المحكمة بسبب ارتفاع ضغط دمه، فيما هرع محاموه إلى المحكمة ليجدوه بالعيادة هناك. وقاطع محامو كريم المحاكمة، بعدما رفض القضاة تأجيلها، ونطقوا بالحكم النهائي غيابيًا، في انتهاكٍ صارخ لحقوقه في مراعاة الأصول القانونية.

لذا، نحث معاليكم على إطلاق سراح كريم طابو، فورًا ودون أي قيد أو شرط، وأن تُلغوا حكم إدانته؛ إذ أنه يُعتبر سجين رأي. كما ندعو معاليكم إلى أن تعملوا على توفير الرعاية الصحية الكافية له، وكذلك حمايته من مخاطر الإصابة بفيروس كوفيد-19، ريثما يُفرَج عنه. وأخيرًا، ندعو معاليكم إلى أن تُجروا التحقيقات بشأن ظروف اعتقاله واحتجازه، وأن تفرجوا عن كافة سجناء الرأي الآخرين بالجزائر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

في يوليو/تموز 2013، رفضت السلطات الجزائرية منح الصفة القانونية لحزب المعارضة الذي يترأسه كريم طابو. وكان طابو أحد الرموز الناشطة في حركة الحراك الاحتجاجية منذ أن بدأت. واستهدفته السلطات بسبب أنشطته ومعارضته السياسية، واعتقلته في سبتمبر/أيلول 2019. وكان يُحتجز كريم طابو بالحبس الانفرادي لمدة ستة أشهر منذ اعتقاله في سبتمبر/أيلول 2019. ويُسمح له بالخروج من زنزانته لمدة ساعة واحدة فقط يوميًا، دون أن يختلط بغيره من السجناء. ورغم تدهور حالته الصحية بصورة مقلقة – الأمر الذي دفع مجموعة من الأطباء الجزائريين إلى إصدار بيان رسمي للتحذير من مخاطر بقائه بالسجن والحشد للمطالبة بالإفراج عنه – لا يزال سجينًا حتى اليوم. كما ذكر محاموه الذين زاروه في 25 مارس/آذار 2020، مباشرةً عقب حكم الاستئناف النهائي، أنهم لاحظوا بوادر على ضعف حالته الصحية، ومن بين ذلك شلل جزئي في وجهه. ورغم أن حالته الصحية تتحسن الآن، تتهدده مخاطر تفشي فيروس كوفيد-19، كالكثير من السجناء الآخرين.

وفي فبراير/شباط 2019، اندلعت احتجاجات شعبية في الجزائر، ما أنبأ ببداية حركة الحراك التي تحظى بالشهرة الآن. ونُظمت الاحتجاجات، في بادئ الأمر، لمطالبة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بعدم الترشح لفترة رئاسية خامسة. وأُرغم بوتفليقة على الاستقالة من منصبه، في أبريل/نيسان 2019؛ جراء ضغوط الشارع التي أثارتها حركة الحراك، بعد تنظيم احتجاجات شعبية سلمية في أرجاء البلاد.

ومع إعلان انعقاد انتخابات رئاسية جديدة في 12 ديسمبر/كانون الأول 2019، دأبت حركة الحراك على معارضة هذه الانتخابات، وطالبت بتغيير سياسي جذري. وبدأت السلطات، في نهاية المطاف، تشن حملة قمعية ضد النشطاء والمعارضة والصحفيين والمحتجين. وكريم طابو ليس المعتقل السياسي الوحيد في الجزائر؛ إذ يواجه العديد غيره المصير ذاته؛ بسبب التعبير عن آرائهم أو مشاركتهم في تظاهرات احتجاجية، كالصحفي خالد درارني، وناشط المجتمع المدني عبد الوهاب فرساوي، المحتجزيْن حاليًا قيد الحبس الاحتياطي بسبب التعبير عن آرائهما. وتبعث هذه الاعتقالات برسالة ترهيب مقصودة إلى المتظاهرين، ومن بينهم النشطاء السياسيون وغيرهم من نشطاء المجتمع المدني، فحواها أن أي شخص يجرؤ على معارضة الحكومة أو انتقادها سيلقى عقابًا.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 24 يونيو/حزيران 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: كريم طابو (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde28/2092/2020/ar/